"أهمية تواجد الرقابة الداخلية الفنية في البلديات"

إعداد الباحثة

المهندسة شهد شاهر ضيف الله الجبور

بلدية لواء الموقر

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم ونشأة الرقابة الداخلية وأقسامها وبالتحديد الرقابة الفنية ومهامها وأهمية تواجدها في البلديات وبيان دورها في تحسين جودة العمل والتأكد من سلامة إجراءات العمل وتنفيذها وفق الأنظمة والتعليمات والمواصفات الفنية القياسية وقانون البلديات المعتمد.

وأظهرت الدراسة أن للرقابة الداخلية وبالتحديد الرقابة الفنية أهمية كبيرة في ضبط العمل والأداء الهندسي في البلديات وهي تمثل النتيجة النهائية للمهام وتساعد على كشف الملاحظات الفنية لأي نشاط فني في البلدية وذلك من أجل منع حدوث أي مشاكل فنية توفيراً للجهد والمال والوقت وتحسين أداء الموظفين وليس لتتبع اخطائهم.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، البلديات، الرقابة الداخلية، الرقابة الداخلية الفنية، اللجنة الفنية، قسم الرقابة الفنية.

"The importance of existence of internal, technical control in the municipalities".

By Engineer: Shahed Shaher Daif-Allah Aljbour
Municipality of Al-Muagar District

Abstract:

This search aims to demonstrate the concept and the emergence of the internal control and its departments. Specifically, the technical control, its mission along with the importance if its presence in the municipalities and demonstrating its role in improving the quality of work and assuring the safety and implementation of the work's procedures in accordance with the regulations, the instructions, the standard technical specifications, and the adopted municipal code.

This study has shown that internal control specifically the technical control plays an essential role in the job regulation and the engineering performance in the municipalities which represents the final outcome of the tasks and its role in the help of revealing the technical notes to any activity in the municipality in order to prevent the occurring of any technical problems which will result in saving effort and time and improving the employees performance and not tracking their errors.

Key words: Local Administration, municipalities, Internal Control, Technical internal control, Technical Committee, Technical control department.

المقدمة:

البلديات لها دور كبير ومهام ووظائف كثيرة في تنمية المجتمع المحلي في كافة المجالات وتقديم الخدمات و إدارة المرافق العامة داخل حدود البلديات، وتستعين البلدية لأداء مهامها ووظائفها من خلال موظفين حكوميين من سكان إقليم البلدية، وبذلك نستمد أهمية وجود رقابة تشرف وتراقب وتدقق على العمل في البلديات ووضع الخطوط الحمراء وتمنع تجاوز هذه الخطوط وتكون جهات مسؤولة من وزارة الإدارة المحلية وديوان المحاسبة وبالتعاون مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لضمان تحقيق الأهداف من وجود البلديات والتأكد من حسن الأداء وضمان التزامها بالقوانين والأنظمة والتشريعات وقانون البلديات المعتمد ومن يتجاوزها يعرض للمساءلة القانونية.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة عن أهمية وجود البلديات والدور التي تقوم به من تقديم الخدمات المحلية وإدارة المرافق العامة في إقليم البلديات ومدى أهمية تنفيذها بأفضل الطرق وتحقيق أفضل النتائج وذلك من أجل خدمة المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المجتمعية وبالتالي كان لا بد من وجود رقابة داخلية في البلديات بكافة أقسامها وبالتحديد ما يتناوله هذا البحث من وجود قسم رقابة فنية ورقابة أداء على كافة الأنشطة الهندسية والفنية وذلك من أجل تحسين أداءها وتحقيق الخدمات والمرافق العامة السليمة والسلامة العامة للمواطنين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى أمور عدة من أهمها:

1- **بيان نشأة مفهوم الإدارة المحلية والبلديات.**
2- **بيان مهام البلديات ووظائفها.**
3- **توضيح نشأة تاريخ الرقابة الداخلية ومفهوم الرقابة الداخلية في البلديات وأقسامها ومهامها.**
4- **توضيح مهام الأقسام الفنية والهندسية في البلديات.**

5- بيان أهمية استحداث قسم رقابة فنية في كل البلديات.

6- بيان مخطط العمليات لخطوات تطبيق منهجية قسم الرقابة الفنية في البلديات.

منهجية الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث والذي يعتمد على جمع ومناقشة وتحليل المعلومات من الأبحاث والكتب التي لها علاقة بالموضوع، وعلى قانون الأبنية وتنظيم المدن والقرى المعتمد.

المبحث الأول

البند الأول: نشأة مفهوم الإدارة المحلية والبلديات:

في بداية القرن التاسع عشر كانت الحكومات تهتم وتركز على حماية كيان الدولة من العدوان الخارجي وتحقيق أمنها الداخلي، ولذلك كانت السلطة مركزية بالعاصمة ولكن مع بداية القرن العشرين اتسعت اهتماماتها وأصبحت تهتم بتقديم الخدمات للمواطنين اجتماعياً واقتصادياً.

ولتحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المواطنين في كافة أنحاء الدولة من التمتع بالخدمات التي تقدمها الدولة لهم، حيث أن مراكز المدن تحظى بالنصيب الأكبر من خدمات الدولة ومرافقها بينما الأرياف تحرم منها، وأصبحت الإدارة المركزية من الصعب عليها أن تدير كافة أقاليم الدولة وتقدم لها الخدمات والمرافق العامة ولذلك عمدت إلى إقامة هيئات محلية تتولى الإدارة المحلية للمرافق المحلية وتقديم الخدمات المحلية على مستوى البلديات مما يخفف من المهام الملقاة على عاتق الإدارة المركزية، وبذلك نشأ مفهوم الإدارة المحلية والبلديات.

يقوم التنظيم الإقليمي للبلديات بتخصيص ما يتحمله سكان منطقة البلدية من أعباء ضريبية محلية لصرفه في المرافق المحلية وفي هذا ضمان لوصول الخدمات العامة للمواطنين المقيمين ضمن حدود البلديات.

البند الثاني: مهام البلديات ووظائفها

مع مديرية الأمن العام والوحدات الإدارية في الوزارة الداخلية (المحافظات، الأقضية والألوية).

- **المحافظة على النظام العام المحلي بالتعاون**
- **تطوير وتنسيق المرافق العامة (مثل بناء الطرق والشوارع وتشييد المباني وأعمال الري --الخ) وذلك في حدود الموارد والإمكانيات المالية التي تضعها الدولة تحت تصرف البلديات وبمساعدة مختلف الإدارات المختصة التابعة للدولة، والمكلفة أيضاً بالمراقبة الداخلية وذلك لإعداد المشاريع وتنفيذ الأشغال حسب قانون البلديات المعمول فيه في الدولة وحسب الأنظمة والتشريعات الهندسية وتنمية الدولة والمجتمع المحلي في ميدان العمران والتعمير.**
- **تنمية المجتمع المحلي سياسياً من خلال تحقيق الديموقراطية بإجراء الانتخابات البلدية لاختيار رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي والمحلي.**
- **تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً من خلال إنشاء مشاريع التي تخدم المجتمع المحلي والتي تعمل على تخفيض البطالة المحلية وذلك بتشغيل وتحقيق فرص عمل للمواطنين داخل نطاق حدود البلديات والتي تعود على البلديات بالنفع المادي وتحقق مصدر دخل للمواطنين وللبلديات.**
- **زيادة فرص الاستثمار من خلال تحقيق التعاون مع مؤسسات وشركات خاصة وذلك لتنفيذ أعمال التعمير والعمران وأعمالها الأخرى.**

تنمية المجتمع سياحياً من خلال الاهتمام بالآثار العامة والاهتمام بالسياح والحفاظ على نظافة المنطقة.

- **تنظم البلدية الخدمة الاجتماعية (كالمساعدة للمحتاجين، وتنظيم دور تربية الأطفال ورياض الأطفال).**
- **تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجة المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط والتنظيم وفتح وتعبيد الطرق لتحقيق خدمة المواصلات لمكان سكناهم.**

- تنمية المجتمع ثقافياً والاهتمام بالجوانب الفنية لتنوير الفكر للفرد بحيث تتولى تسيير جميع المؤسسات والمرافق المتعلقة بالثقافة الوطنية والفنية، وقد منحت البلديات من قبل وزارة الإدارة المحلية حق الاستمتاع بمدخولها.
- الاهتمام بازدهار الأفراد وذلك من خلال تأسيس مراكز الشباب وتجهيزها بالملاعب الرياضية وإنشاء المكاتب وقاعات المطالعة، وإيجاد الوسائل الثقافية والترفيهية للشباب.
- المحافظة على الصحة العامة من خلال تطبيق قانون الصحة العامة الساري المفعول وتعديلاته التي أجريت عليه، والتأكد من توفر الشروط الصحية في المصانع والمطاعم والمقاهي والمخابز والمحلات التجارية من ناحية صلاحيات المواد الغذائية للاستهلاك البشري، وإصدار رخص الحرف والصناعات بعد الكشف عليها والتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات الصحية حسب قانون الحرف والصناعات وقانون المهن، ومراقبة المساكن والمحلات للتأكد من تصريف نفاياتها بصورة منتظمة.

المبحث الثاني

البند الأول: نبذة تاريخية عن الرقابة الداخلية:

" لقد عرف على مر العصور العديد من أنماط الرقابة حيث عرفها البابليون والآشوريون والرومان والإغريق فالمكتشفات البابلية في العراق، تشير إلى أن الملك البابلي حمورابي فرض رقابة مشددة على الحكام التابعين، وقام بمساءلتهم وعين مشرفين على متابعة أملاك دولته، إضافة إلى الاستطلاع العيني على الموظفين أثناء جردهم قطعان المواشي."

" فيما اهتم الآشوريون (911 – 12 ق.م) بوظيفة الرقابة فعينوا حكاماً في كل مدينة بهدف مراقبة أداء الجباة يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى الحاكم العام. (كريمة الجوهر، محاضرات في الرقابة المالية)"

"وبالنسبة للحضارة الفرعونية فإن الحفريات الأثرية، تدل على أن المصريين القدماء وضعوا التشريعات الرقابية لمنع السرقة ومنع الرشوة وتنظيم جمع الضرائب. كما اهتم الإغريق بالرقابة، حيث جاء في كتاب السياسة لأرسطو ما مفاده أن الأموال العامة يجب أن تصرف علناً أمام أعين العام."

" ولقد شهدت الحضارة الإسلامية منذ مهدها نظاماً عالميا للرقابة الداخلية، مستمدة أصولها وقواعدها من الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين وأئمة الفقه والتشريع، حيث نظمت معاملات الزكاة والجزية والغنائم وحددت إيرادات الدولة وجوانب الإنفاق فيها، وآلية التحصيل وطرق الإنفاق، وحفظ الأموال في بيت المال."

" ففي عهد الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وضعت الدواوين وأنشئ نظام الحسبة (جهاز رقابي)، وفي عهد الدولة الأموية نظمت السجلات وعربت إلى العربية، وأقيمت الدواوين العديدة المنفصلة، منها ديوان الخراج، وديوان المدخلات، ووضعت قواعد لمراقبة موظفي الجباية. (الكفراوي، 1983)"

" وقد أكدت العديد من الآيات القرآنية حرص الإسلام على إرساء قواعد الرقابة الداخلية، إذ يقول الحق تبارك وتعالى " يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور". (سورة غافر، آية 19)"

"كما يقول تعالى " اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا ". (سورة الإسراء، آية14).

وجاء في الأحاديث النبوية ما يشير إلى إرساء قواعد الرقابة، حيث ورد قوله عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع "أيها الناس...إن

دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ". (بن هشام، 1994)"

البند الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية:

"وإذا كان المعنى اللغوي للرقابة يعني المحافظة والانتظار فإن المعنى العلمي هو "التأكد من تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد"، أو هو "التحقق من أن ما

يحدث يطابق الخطط المقررة" أو "نوع من المقابلة بين عنصري العمل المخطط والعمل المنفذ وهي بذلك تستهدف قياس الجهد بالنسبة للأهداف المرجوة". (درة وآخرون، 1994)"

"ويرى البعض بأن الرقابة "هي وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بهدف التأكد من أن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة بكفاية، وفي الوقت المحدد لها، فهي لا تهدف إلى تحديد الأخطاء، ومراقبة سير العمل بل ترمي إلى تقويمها وتصحيحها". (العبيدي، 1991)"

"وقد أقر المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا تعريف الرقابة بأنها "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبة والإدارية وتهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاية استخدامها، وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة." (المجمع العربي، نيسان 2003)" .

مما سبق، يمكن الاستنتاج بأن الرقابة الداخلية هي:

أحد مكونات النظام الإداري الناجح، فالرقابة تهدف إلى ضمان تحقيق الأهداف المرجوة وفقاً للسياسات والأنظمة والقوانين المعتمدة ضمن القانون العام، والتأكد من حسن الأداء، وكفاءة وجودة النتائج، وفاعلية القرارات، وتحديد الانحرافات والأخطاء والعمل على تقويمها وتصحيحها، مما ينعكس إيجاباً على متخذي القرارات الإدارية والفنية والمالية وعلى الصالح العام.

المبحث الثالث

البند الأول: الرقابة الداخلية في البلديات:

تعنى الرقابة الداخلية في البلديات بالتأكد من سلامة إجراءات العمل في جميع الوحدات والدوائر وتنفيذها وفق الأنظمة والتعليمات بهدف المحافظة على موجودات البلدية وضمان الاستخدام الأمثل للمال العام والتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والقرارات والأنظمة والقوانين الناظمة لعمل البلدية وحسب قانون البلديات المعتمد من

الدولة ومتابعة معالجة المشكلات والأخطاء المكتشفة وتقويمها وتصويبها وهي أداة مستقلة لإجراء مراجعات للعمليات وأنشطة البلدية من ناحية إدارية ومالية وفنية.

البند الثاني: أقسام الرقابة الداخلية ومهامها في البلديات:

- قسم الرقابة الإدارية.
- قسم الرقابة المالية.
- قسم الرقابة الفنية.

مهام قسم الرقابة الإدارية:

- التأكد من صحة تحديد رواتب الموظفين في البلدية ومطابقتها للأنظمة والقوانين الصادرة بشأن سلم الرواتب والتأكد من صحة الزيادات حسب جدول التشكيلات.
- التأكد من مصداقية العلاوات والمكافئات التي تصرف للموظفين ومراقبة العمل الإضافي في البلدية.
- تقوم بمراقبة الترقيات، إنهاء الخدمات، التعيينات والترفيعات على جدول التشكيلات الوظيفية.
- التأكد من سجل اللوازم ونقل العهد على اللوازم المستلمة وتدقيق المدخلات والمخرجات.
- التأكد من نظام دوام الموظفين والمغادرات والإجازات.
- تقوم بمراقبة ومتابعة عمل دائرة الحركة في البلدية كضبط حركة السيارات والمسافات المقطوعة وعمل الصيانات للمركبات.

مهام قسم الرقابة المالية:

- التأكد من صحة تحديد الرواتب وسلم الرواتب.
- التدقيق على النفقات والمستهلكات المالية بكافة أنواعها.
- القيام بعلميات الجرد الدورية للمستودعات.
- تدقيق العطاءات والتأكد من دفع الغرامات والمخالفات والتنسيب بالموافقة على الإفراج عن كفالة حسن التنفيذ.

مهام قسم الرقابة الفنية:

- **متابعة إنجاز المشاريع واتخاذ القرارات.**
- **التدقيق على المعاملات والإجراءات الفنية والتحقق من توفر جميع الأوراق التنظيمية المطلوبة.**
- **دراسة المشاريع والتدقيق على الموازنات التقديرية للمشاريع.**
- **تطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات الموجودة والمعتمدة والرسمية وحل الخلافات والتحكيم الهندسي.**
- **فحص وتدقيق الكميات والتصاميم الهندسية وتخطيط المشاريع.**
- **توثيق المعلومات وإعداد تقارير تتعلق بالعمل الهندسي.**
- **ضمان تحقيق متطلبات السلامة المهنية والأمان في بيئة العمل.**
- **القيام بجولات فنية ميدانية على جميع المشاريع الهندسية وإعداد تقارير تقدم سير العمل ومقارنتها بالجدول الزمني لكل مشروع.**
- **وضع خطط وبرامج تنفيذية سنوية للدائرة الهندسية.**

المبحث الرابع

البند الأول: اللجنة الفنية في البلديات:

تعنى اللجنة الفنية في البلديات بتقديم الشروحات اللازمة والتنسيب بالقرار المناسب حسب نوع العمل التابع للدوائر الهندسية (دائرة التخطيط والتنظيم ودائرة الأشغال).

مهام وواجبات دائرة تنظيم المدن والقرى والأبنية حسب ما ورد في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة (2016):

- **اجراء المسح الطبيعي والمسح الاجتماعي اللازمين لتحقيق أهداف تنظيم المدن والقرى.**
- **تحضير مخططات التنظيم الإقليمية لجميع ألوية المملكة.**
- **المساعدة وتقديم النصح لسلطات تنظيم المدن المحلية لإحداث تغيير في مخططات تنظيمها الهيكلية تفتضيها ظروف تطور المدينة أو ادخال تعديلات جذرية عليها وفي إجراء المسح الطبيعي والاجتماعي اللازمة لها.**

- تزويد لجان تنظيم المدن اللوائية المشتركة بالخبرة الفنية فيما يتعلق بمراقبة التنظيم والإعمار.
- تحضير أنظمة نموذجية تتناول مختلف شؤون تنظيم المدن والقرى والأبنية تتخذ أساساً في سن أنظمة خاصة ضمن حدود مختلف مناطق التنظيم في المملكة.

حيث تختص اللجنة الفنية التابعة لدائرة التخطيط والتنظيم بتقديم الشروحات اللازمة والتنسيب بالقرار المناسب وذلك بالرجوع لقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية وتطبيق تعليماته وقوانينه وتكون مطلعة على آخر التعديلات والتحديثات على هذا القانون.

وتتكون دائرة التخطيط والتنظيم من أقسام عدة منها قسم الابنية والتراخيص وقسم الترسيم والمساحة وقسم التعديلات التنظيمية.

ويقوم قسم الأبنية بالكشف الميداني على المباني داخل حدود التنظيم والتأكد من مطابقتها لأحكام تنظيم الأرض من حيث الارتدادات والنسبة المئوية المسموحة بالبناء وارتفاع البناء وتحقيق عدد الطوابق المسموح به وتوفر المواقف ومطابقتها للمخططات الهندسية المصدقة والمختومة من قبل المكتب الهندسي المرخص ونقابة المهندسين والتأكد من وجود جميع الأوراق التنظيمية وجميع الأوراق المطلوبة حسب القوانين والأنظمة وبناءً على ذلك يتم إصدار رخص للأبنية وإذن الأشغال للأبنية.

ويقوم قسم الترسيم والمساحة بإصدار مخطط موقع وترسيم (تنظيمي) لبيان نوع تنظيم الأرض والشوارع التنظيمية والإفرازية والتدقيق على معاملات إفراز الأراضي والتأكد من مطابقتها للحد الأدنى من الإفراز من حيث المساحة والواجهات على الشوارع ووجود شوارع تخدم جميع قطع الأراضي ضمن مخططات مساحية وتقارير مساحة لمساح معتمد وحاصل على رخصة سارية المفعول بالعمل المساحي من ثم ترفع وتخضع للتدقيق من قبل جهة رقابية تابعة لوزارة الإدارة المحلية وهي مديرية الشؤون البلدية (هندسة البلديات)،

ومن ثم تخضع للتدقيق من قبل دائرة الأراضي لاعتمادها كأراضي مفرزة وإصدار أرقام لها.

ويقوم قسم التعديلات التنظيمية بتقديم مقترحات بتنظيم وتعديل تنظيم الأراضي المملوكة من قبل المواطنين والشوارع التنظيمية المارة بها بناءً على طلب المواطن المالك وحسب احتياجاته وتخضع التعديلات التنظيمية لتسلل قرارات تبدأ من موافقة اللجنة المحلية في المجلس البلدي (تتكون من رئيس البلدية والأعضاء المنتخبين) ثم اللجنة اللوائية، ومن ثم مجلس التنظيم الأعلى وبناءً على قرار مجلس التنظيم الأعلى ينسب بالموافقة أو عدم الموافقة.

مهام وواجبات دائرة الأشغال (قسم الطرق وقسم التصميم والإشراف على الأبنية):

- وضع خطط وبرامج تنفيذية سنوية للدائرة في البلدية.
- دراسة المشاريع والتدقيق على الموازنات التقديرية للمشاريع
- الإشراف على المشاريع ومتابعة إنجار المشاريع واتخاذ القرارات.
- فحص وتدقيق الكميات والتصاميم الهندسية وتخطيط المشاريع
- ضمان تحقيق متطلبات السلامة المهنية والأمان في بيئة العمل والميدان.

البند الثاني: المشاكل والمعوقات التي تؤثر على مدى كفاءة وشفافية العمل الهندسي واللجنة الفنية في البلديات:

- قلة الخبرات الهندسية والفنية وعدم الإلمام بكافة القوانين والأنظمة لقانون البلديات وخصوصا المهندسين الجدد.
- عدم اهتمام البلديات في تطوير برامج التدريب والتأهيل وبالتالي تحسين جودة العمل الهندسي
- تداخل المهام والمسؤوليات مع الجهات الأخرى.
- تعدد مقدمي الخدمات وضعف التنسيق بينهم.
- قوى الشد العكسي الموجودة في المجتمع والتي تعمل على تثبيط عمل المهندسين وعدم وجود التعاون من قبلهم
- الواسطات والمحسوبيات.
- عدم صحة نتائج الفحوصات المخبرية من قبل بعض المختبرات الهندسية.

• عدم وجود رقابة فنية على الأداء والعمل الهندسي من قبل مهندسين ذوي خبرة ومؤهلين.

ومن هنا نستنبط أهمية تواجد الرقابة الفنية في البلديات ودورها في التدقيق على العمل الهندسي وتحقيق الشروط المطلوبة والضرورية

وسلامة العمل الهندسي وسلامة الطرق والمنشئات الهندسية والمرافق العامة وحسن تنفيذها وبالتالي ضمان سلامة المواطنين.

البند الثالث: أهمية استحداث أقسام رقابة فنية داخلية مستقلة في البلديات:

مديرية الرقابة والتفتيش في وزارة الإدارة المحلية تقوم بدور كبير في الرقابة على البلديات وبسبب عدد البلديات الكبير نسبياً ولبعدها الجغرافي عن مركز الوزارة من الصعب عليها الإلمام بكافة التفاصيل داخل البلديات ولذلك يتطلب وجود أقسام تابعة لها لتسهيل المهمة عليها ولضمان الإلمام بكافة الأعمال في البلديات في جميع دوائرها ومتابعتها لكل التفاصيل.

وبذلك نجد انه من المهم ومن الضروري استحداث أقسام رقابة فنية داخلية في البلديات مختصة بالأمور الفنية والهندسية بكافة اختصاصاتها (مدني، معماري،---) وتعمل كضابط ارتباط مع مديرية الرقابة والتفتيش في وزارة الإدارة المحلية وتتمتع بالكفاءة العلمية والمهنية، والتدريب المناسب، التي تؤهلها لإنجاز ما يناط بها من مهام، وتحمل مؤهلات علمية مناسبة لطبيعة عملهم الرقابية ولا ترتبط برئيس البلدية ولا بالأعضاء بشكل مباشر وذلك حتى لا تستطيع أي جهة أن تؤثر عليها وتقوم بعملية الرقابة الفنية الداخلية بكل يسر وشفافية و نزاهة وتمنع حدوث أي تجاوزات فنية وتقوم بإجراء تدقيق فني دوري على الدوائر الفنية في البلديات.

بناءً على ما سبق لا بد من استحداث قسم الرقابة الفنية الداخلية في جميع البلديات.

المبحث الخامس

البند الأول: تعريف قسم الرقابة الفنية في البلدية:

يمكن تعريف قسم الرقابة الفنية على أنه القسم الذي يتبع لمديرية الرقابة والتفتيش في وزارة الادارة المحلية ويعمل كضابط ارتباط معها ويقوم بعملية التقييم العام للإجراءات والخطوات المتبعة عند تنفيذ أي مشروع أو نشاط فني مع التركيز على جودة الأعمال عند التنفيذ، حيث يعنى قسم الرقابة الفنية بتطبيق نظام رقابة فنية على كافة النشاطات الفنية كونه أداة رقابية وتوجيهية وأداة تحسين مستمر في أداء مختلف النشاطات في البلديات.

البند الثاني: أهداف منهجية قسم الرقابة الفنية في البلدية:

- تطبيق نظام تدقيق فني على كافة النشاطات الفنية في البلدية من خلال التقيد بقانون الأبنية وتنظيم المدن والقرى والشروط والمواصفات الفنية القياسية منذ مراحل تصميم المشروع وحتى الاستلام النهائي.
- متابعة تقدم سير العمل الفعلي في كافة المشاريع لضمان تنفيذها حسب البرنامج الزمني المعتمد والمواصفات الفنية المطلوبة وبيان الانحرافات ومعالجتها.

البند الثالث: في البلدية: مجال تطبيق منهجية قسم الرقابة الفنية

تطبق هذه المنهجية من قبل كادر قسم الرقابة الفنية على كافة الأنشطة الفنية والمشاريع في البلديات، حيث تتضمن جميع العمليات والاجراءات وخطوات تنفيذ العمل.

البند الرابع: (مخطط العمليات لتدقيق المعاملات): -خطوات تحقيق منهجية قسم الرقابة الفنية على دائرة التخطيط والتنظيم

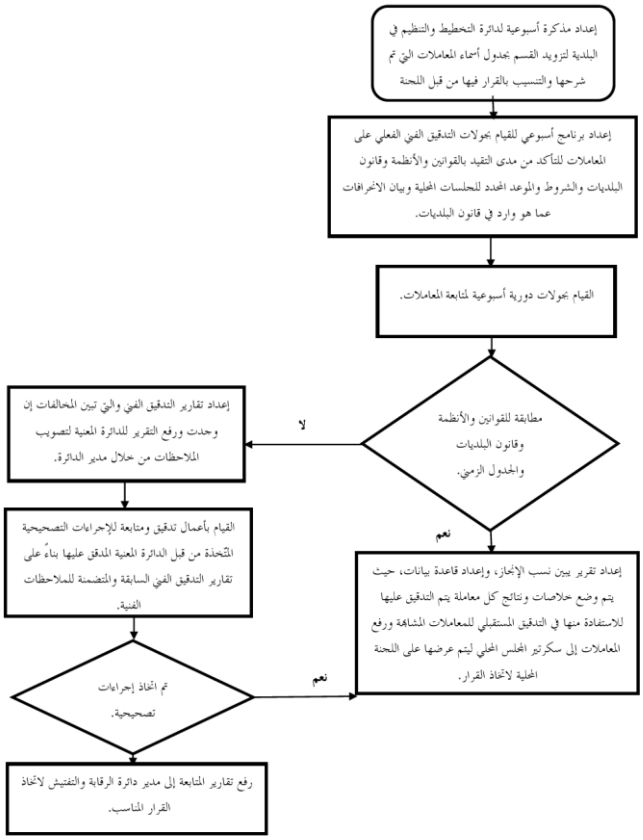

- خطوات تحقيق منهجية قسم الرقابة الفنية على دائرة الاشغال (قسم الطرق وقسم التصميم والاشراف على الأبنية):

أولا:

مخطط العمليات لتدقيق المواصفات الفنية والشروط الخاصة بالعطاءات والمناقصات:

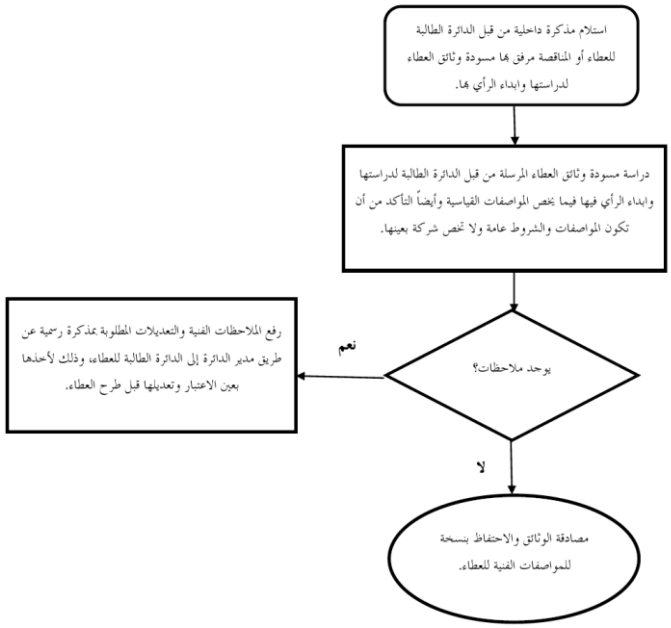

ثانياً:

مخطط العمليات لمتابعة سير العمل الفعلي في المشاريع أثناء مراحل التنفيذ للتأكد من المواصفات الفنية وبيان الانحرافات عن البرامج الزمنية المعتمدة:

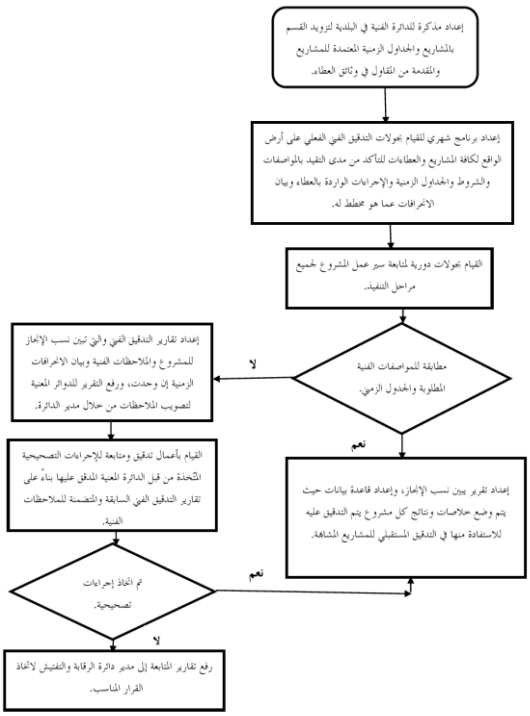

نتائج الدراسة:

1- للبلديات دور كبير في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2- ظهرت الرقابة الداخلية وعرفت على مر العصور بالعديد من الأنماط.

3- الرقابة الداخلية تنقسم لعدة أقسام وتشمل جميع الأعمال الإدارية والمالية والفنية.

4- العمل الهندسي بكافة أقسامه يواجه تحديات وصعوبات ولذلك يتطلب رقابة فنية داخلية لتحسين جودة الأداء والعمل الهندسي.

5- للرقابة الفنية أهمية كبيرة في التدقيق على العمل الهندسي وسلامة العمل الهندسي وبالتالي سلامة المواطنين.

6- وجود قسم رقابة فنية في البلديات مؤهل بكادر هندسي مهم جداً لمنع حدوث أي تجاوزات فنية.

التوصيات:

1- الإدارة المحلية والبلديات تساهم بحد كبير في إدارة الدولة وتحقيق التكامل والتكافل في خدمة المجتمع المحلي.

2- من الضروري وجود رقابة داخلية على كافة الأمور الإدارية والمالية والفنية في البلديات لتحقيق الأهداف والنتائج السليمة.

3- الرقابة الفنية على الأعمال الهندسية مهمة وضرورية لمواجهة التحديات والصعوبات التي يعاني منها المجتمع الهندسي في البلديات.

4- من المهم والضروري استحداث قسم رقابة فنية في البلديات مؤهل بكادر هندسي بخبرة هندسية، وذلك لمنع حدوث أي تجاوزات تضر بالعمل والنتائج الفنية المطلوبة.

5- من المهم تطبيق منهجية منظمة في التدقيق الفني في قسم الرقابة الفنية للإلمام بكافة التفاصيل في العمل الهندسي المنفذ واتخاذ إجراءات تصحيحية في حال وجود ملاحظات فنية في العمل.

6- عمل قاعدة بيانات للملاحظات الفنية وخلاصات ونتائج كل نشاط هندسي (مشاريع، عطاءات، ---) يتم التدقيق عليها للاستفادة منها في التدقيق المستقبلي في الأنشطة المشابهة.

المراجع

- **العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية..**(https://guelma.yoo7.com، 27 **نوفمبر**،2012).
- **د.محمد محمود الطعامنة. نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف).**
- **الرقابة الداخلية، مفهومها، أقسامها، مقوماتها، مراحل تطورها..** (https://www.starshams.com، 2021).
- **المادة رقم** (7) **من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة** 2016.